

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر

-دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

The role of the industrial districts in reviving and strengthening the manufacturing industry in Algeria

- A statistical study of the reality of contribution of the manufacturing industry to the overall economic performance

د. كورتل نجاة¹، د. طوبال ابتسام²، د. بن محمد هدى³¹ جامعة قسنطينة 2 nadjet.kourtel@univ-constantine2.dz² جامعة قسنطينة 2 ibtissem.toubal@univ-constantine2.dz³ جامعة قسنطينة 2 houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 31/12/2020

تاريخ القبول: 26/12/2020

تاريخ الاستلام: 02/12/2020

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة إحدى الآليات التي تساعد في تحقيق التطور والنمو للصناعة التحويلية ويتعلق الأمر بنموذج المقاطعات الصناعية المارشالية كآلية مبتكرة مستقبلية لإبراز دور القطاع الصناعي في إحداث التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية في ظل نموذج التنوع الاقتصادي المنشود، نظرا لمساهمة الفعالة في تحقيق القيمة المضافة وتوفير مناصب العمل، كما يعتبر مصدرا لجلب الدخل بالعملية الصعبة من خلال تصدير السلع المصنعة. مما يقضي ضرورة تكتل المؤسسات الصناعية في شراكة إنتاجية يطور من خلالها قطاع الصناعة في الجزائر نفسه، وذلك بتكامل الموارد والإمكانيات والمعرفة الفنية المتراكمة بالخبرة الصناعية، التي دامت حوالي خمسون سنة، وتعلق الأمر بدراسة إحصائية لفرع الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة الممتدة 2012-2018، حيث توصلنا الى أهمية النمو الذي تعرفه الصناعة التحويلية في الجزائر ولاسيما الصناعة الغذائية، وكذلك مساهمتها الفعالة في الاداء الاقتصادي الكلي، و سيكون تأثيرها أكبر إذا ما تم تنظيمها ضمن مقاطعات صناعية.

كلمات مفتاحية: مقاطعة صناعية مارشالية.. شراكة إنتاجية.. تنمية صناعية.. معرفة فنية.. صناعة تحويلية.

تصنيفات JEL: I6، I5، I16

Abstract: The role of the industrial sector is evident in bringing about economic development for developing countries according to the desired economic diversification model, giving its effective contribution to added value and providing employment, and is a source of currency income by exporting manufactured goods.

This paper revolves around one of the mechanisms that help in achieving the development and growth of the manufacturing industry and it comes to the model of the Marshallian industrial districts an innovative future mechanism, which requires the necessity of grouping of industrial enterprises in a productive partnership through which the industry sector in Algeria develops itself through the integration of resources and The accumulated capabilities and technical knowledge of the industrial experience, which lasted about fifty years.

Keywords: Marshallian industrial districts; productive partnership; industrial development; know-how; manufacturing industry.

JEL Classification Codes: I6, I5, I16

1. مقدمة:

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية بالجزائر شبه غائب عن التنمية الاقتصادية، كما تعد مساهمته في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ضعيفة، حيث لم تتعدى مساهمته في الناتج المحلي الخام 6% على الرغم من تبني الجزائر لعدة إصلاحات للنهوض بهذا القطاع بهدف رفع تنافسيته، وتعزيز دوره في استراتيجية التنمية الصناعية خاصة والتنمية الاقتصادية ككل، غير أن ما يجب الوقوف عليه لإنعاش هذا القطاع هو إعادة التنظيم الهيكلي للقطاع الصناعي من خلال تبني نموذج مستقبلي لتطويره كنموذج المقاطعات الصناعية المارشالية التي ستكون إسقاطاتها إيجابية على الصناعة التحويلية في ظل تكاثف الموارد والإمكانيات والخبرة.

ومن هذا المنطلق سيتبلور تساؤل إشكاليتنا كالتالي:

أي مساهمة و تأثير إيجابي للمقاطعات الصناعية في إنعاش الصناعة التحويلية و تعزيز دورها في مسار التنمية الاقتصادية؟

أما عن أهداف الدراسة فتتبلور في:

- إبراز مكانة القطاع الصناعي في مسيرة التنمية و التنوع الاقتصادي.

- الوقوف على أهمية فرع الصناعة التحويلية .

- إبراز ثقل نموذج المقاطعة الصناعية المارشالية في تطوير بعض فروع الصناعة التحويلية كالصناعة الغذائية مثلا.

أما فيما يخص أهمية الدراسة فتكمن في:

ضرورة تبني استراتيجيات مبتكرة لدفع مسيرة تنمية المؤسسات الصناعية و جعل مساهمتها في الاداء الاقتصادي الكلي ايجابية، و قد وقفنا على واحدة منها و تعلق الامر بنموذج المقاطعات الصناعية.

بالنسبة للدراسات السابقة نذكر:

1 - دراسة لصندوق التنمية الصناعية السعودي بعنوان العناقيد الصناعية مفهومها و آلية عملها، حيث تم التطرق

لأهمية العناقيد الصناعية و آلية عملها ، و تأثيرها الاقتصادي .

2 - مقال لمحمد طرشي بعنوان "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد

الجزائري، حيث أكد الباحث على أهمية العناقيد الصناعية لبورتر لتحقيق التنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3 - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران للطالب الطيبي

عبد الله : بعنوان «تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر» ، تناول

الباحث بالدراسة ثقل العناقيد الصناعية في دعم و تعزيز التنمية الصناعية في الجزائر و دورها الهام في تطوير قطاع الصناعة الذي يحتاج الى آليات مبتكرة لتنميته مستقبلا.

4 - رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017 . للباحث سليم بوهيدل، بعنوان "إشكالية

تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التطورات الاقتصادية الدولية مع تطبيق على فرع الصناعات الغذائية

آفاق 2025"، تطرق الباحث لنموذج العمل ضمن الشبكات و منها مفهوم العناقيد الصناعية لبورتر، و كذلك

مفهوم المقاطعات الصناعية لمارشال ، و كذلك مفهوم الاقطاب التنافسية ، و أكد الباحث على أهميتها في تطوير الصناعة و تنمية الاقتصاد.

أما عن هيكلية المقال فتتمثل فيمايلي:

1 - ماهية الصناعة التحويلية وتصنيفاتها ومختلف فروعها.

2 - مكانة الصناعة التحويلية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

3 - مفهوم المقاطعات الصناعية المارشالية، خصائصها، وإسقاطاتها الاقتصادية.

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

4 - مساهمة المقاطعة الصناعية في تطوير الصناعة التحويلية.

5 - دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، وأفاق تطويرها.

2. ماهية الصناعة التحويلية، تصنيفاتها ومختلف فروعها:

1.2 تعريف الصناعة التحويلية:

حسب تعريف الأمم المتحدة فإن الصناعات التحويلية هي عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية أو عضوية ، بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، سواء تمت في البيوت أو المصانع؛ أو بيعت بالجملة أو المفرد ، كما يمكن القول أن الصناعات التحويلية تتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية ، أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية.(منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013 ، ص 12)
تعتبر الصناعة التحويلية فرعاً من فروع القطاع الصناعي، تتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام التي تستخرج من الطبيعة وكذا الآتية من القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة.

2.2 تصنيفات الصناعة التحويلية:

1-تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتج يمكننا التمييز بين نوعين وهما :

أ.الصناعات الثقيلة: وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب . الصناعات الخفيفة: وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

2-تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة : صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع :

أ.الصناعات منخفضة التكنولوجيا: تتميز باستعمال مكثف للعمالة، ونقص كثافة رأس المال المستعملة، تشمل كلا من

الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية،

مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب.الصناعات متوسطة التكنولوجيا: تتميز باستخدام مكثف لرأس المال ،وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي،

صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ج.الصناعات عالية التكنولوجيا : هي الصناعات التي تتميز بكثافة في رأس المال والتكنولوجيا معا، وتشمل الصناعات

الكيماوية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات

والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية، صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

(المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2007، ص 09)

ثالثاً: فروع الصناعة التحويلية: التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية التحويلية: نظراً للاختلافات الكبيرة بين

الدول في تحديدها لمفهوم ومحتوى القطاع الصناعي، سعت العديد من البلدان وكذلك الأمم المتحدة إلى وضع تصنيف

موحد للنشاط الصناعي ، كي يتم اعتماده من قبل دول العالم. وقد وضع هذا التصنيف سنة 1948، إلا أن تعديلات عديدة

أجريت عليه فأخذ شكله النهائي عام 1968 وهو السائد في الوقت الحاضر.

حسب التصنيف القياسي الدولي ISIC الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها

استخداماً في الإحصاءات الصناعية الدولية، يتضمن التصنيف حوالي 21 نشاطاً اقتصادياً وصناعياً يندرج تحتها أكثر من 85

فرعاً ونشاطاً Sub-Activity ، وتضم جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية على مستوى الرقمين digits two وهي كالآتي:

1-صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ؛

2-صناعة المنتجات والملابس والصناعات الجلدية؛

3- صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث ؛

4-صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر؛

5-صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك؛

6-صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (ماعدات النفط والفحم) ؛

7-صناعة المنتجات المعدنية الأساسية؛

8-صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات؛

9- صناعات تحويلية أخرى وتضم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة.

3. مكانة الصناعة التحويلية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية:

تعد الصناعة التحويلية قسما مهما في النسيج الصناعي لأي دولة، بحيث تتميز بإنتاجية مرتفعة ، وترتبط بباقي القطاعات كقطاع الزراعة الذي يشكل المدخلات الأساسية للصناعة الغذائية، بالإضافة للصناعة الاستخراجية التي تمثل منتجاتها المواد الوسيطة في الصناعة البتروكيماوية، ويمكن إدراج جملة من الأهداف لقطاع الصناعات التحويلية كما يلي:

1-خلق فرص للتشغيل وتخفيف وطأة البطالة، خاصة وان الصناعة تتميز بالعلاقات التشابكية بين فروعها ومع باقي قطاعات وفروع الاقتصاد الأخرى، مما يساعد بالتأكيد في خلق وتنويع وتوسيع المؤسسات وهو ما يمكن من استيعاب عدد أكبر من اليد العاملة .

2- تعتبر الصناعة عقرا فعالا لخلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتنمية المعارف والمعرفة الفنية (Le savoir – faire) ، وبذلك تتطور الكفاءات والتكنولوجيات في ظل البحث والتطوير المجند خاصة من طرف المؤسسات الصناعية .

3- تنويع هيكل الاقتصاد القومي بالسلع ، وبذلك تكون الصناعة مصدرا فعالا لخلق الناتج الوطني والدخل القومي وتنويع مصادره ، كما تكون نموذجا لخلق القيمة المضافة نظرا للإنتاجية العالية للصناعة.

4-المساهمة في تنمية وتطوير باقي القطاعات الأخرى من خلال علاقات النمو الخلفية والأمامية، فتكون خلفية عندما يحفر النشاط الصناعي نشاطا اقتصاديا آخر، تعتبر مخرجاته مدخلات بالنسبة للنشاط الصناعي ، وأمامية عندما تشكل مخرجات القطاع الصناعي مدخلات لنشاط اقتصادي آخر.

5-تقليل الاعتماد على منتج واحد في تحقيق التنمية خاصة إذا كان هذا المنتج عرضة لتقلبات الأسواق العالمية كحالة البلدان البترولية الريعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع الجهاز الإنتاجي، وتعزيز قدرة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، فالقطاع الصناعي يمنح فرص وبدائل متنوعة للتصدير وخلق الدخل بالعملية الصعبة، كما أن التجديد فيه مستمر ومنتجاته لا تتميز بالنضوب كالبتترول مثلا.

6- تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تقليل استيراد المنتجات الصناعية، سواء الرأسمالية أو الاستهلاكية، فالصناعة تمثل مصدرا للتصدير وجلب العملة الصعبة، مما ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتجنب الاقتصاد الوطني للمديونية.(مدحت القريشي، 2005، ص ص 39-41)

4. مفهوم المقاطعات الصناعية المارشالية: le district industrie ، خصائصها وإسقاطاتها الاقتصادية:

1.4 مفهوم المقاطعة الصناعية: مفهوم يعود في جذوره الأولى لبدايات الحديث عن اقتصاد التكتل التي اهتمت بظاهرة التمرکز الجغرافي للمؤسسات، حيث نوه الاقتصادي الانجليزي مارشال بأهمية تمرکز المؤسسات في إقليم جغرافي موحد سماه "المقاطعات الصناعية".

حيث وضّح مارشال، أن هذه المجموعات الصناعية ستكون أكثر نشاطا، إذا ما تم تقاربها وتجاورها مع بعضها البعض، وما كان يعتبر سراً تنافسيا أو معرفيا أو إبداعيا بالنسبة لكل مؤسسة، يصبح ميزة نسبية وموردا مهما بالنسبة للمجموعة ككل (صندوق التنمية الصناعية السعودي، 2007)

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

وتعرف المقاطعة الصناعية حسب مارشال 1890 على أنها: "التفاف لمجموعة من المؤسسات المستقلة والتي تنشط في نفس النشاط على منطقة جغرافية محلية، ويكون تكتلها متخصصا في إنتاج واستغلال وتشارك المعارف التي تنمي وتطور النشاط الصناعي المعني"، (Joëlle Forest et Abdalilah hamdouche, 2009, p.9).

و بحسب تحليل François Perroux في سنة 1949 أن ظاهرة التكتل المهيكلي لإحداث التطور الإنتاجي والتقني يعطى مفهومًا للمقاطعة الصناعية كالتالي «هي وحدات مركبة دافعة ومحفزة، بسيطة كانت أو مركبة، تكون لها القدرة على رفع كمية الإنتاج، تعديل الهياكل وإحداث تغييرات في نمط التنظيم وتوليد المشاريع الاقتصادية»، وركز Perroux من خلال هذا التعريف على أهمية تجميع الموجودات الاقتصادية لإحداث التجديد والتغيير في الاقتصاد. (Thierry Paulmier, 2001, pp481-482)

وعليه فالمقاطعة الصناعية تضم مجموعة من المؤسسات الصناعية المتشابهة في مجال النشاط الاقتصادي، وتتجمع فيما بينها بهدف البحث في اقتصاد التكلفة وتحقيق الإبداعات الجزئية، وتستطيع كل مؤسسة الانضمام أو مغادرة المقاطعة بسهولة، وفي هذا السياق يعتبر هذا النظام المحلي للإنتاج الصناعي تقارب جغرافي محلي يقوم على تكتل وتكامل الموارد والإمكانيات للمؤسسات خاصة تلك الصغيرة والصغيرة، وهو ما يعتبر فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطور نفسها. إن تكتل هذه المؤسسات الصناعية يقوم على إحراز ميزات مقارنة كلاسيكية في عوامل الإنتاج، للأنشطة الصناعية البحتة: كتكاليف النقل، الموارد الطبيعية وتكلفة اليد العاملة، وأين تكون المخرجات أقل أهمية، وتكون اليد العاملة المؤهلة أقل جودة، ويتم التركيز فقط على الاستثمار المالي بين المؤسسات المنتمية لنفس المنطقة، والهدف الأساسي المنتظر هو التقليل من التنافسية بين هذه المؤسسات، والعمل على تطوير نشاطها في إطار التجمع عن طريق البحث عن أسواق أخرى أكثر توسعا. (Thierry Madies et Jean Claude prager, 2008, PP19-20)

2.4 مميزات المقاطعة الصناعية: و تتميز المقاطعة الصناعية ب:

- 1 - حسب Perroux (1955) المقاطعة تحدث النمو من خلال التركيز على عدد محدود من الأنشطة في أماكن جغرافية متقاربة، وهذا ما يتماشى مع إمكانيات الاقتصاديات النامية.
- 2 - تعوض عدم كفاية الإمكانيات والموارد للإنتاج الصناعي عند كل مؤسسات النشاط وعلى كامل ربوع التراب الوطني.
- 3 - خلق ديناميكية تنموية في الاقتصاد بفعل العلاقات الخلفية بين مختلف الفروع القطاع الصناعي، والأمامية بين قطاع الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية. (الطبي عبد الله ، ص 47).
- 4 - تركيز الاستثمار على عدد محدود من الأنشطة الصناعية المتحكم فيها، وهو ما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وخاصة المعارف الضمنية والصريحة.
- 5 - تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة، مما يسرع وتيرة التنمية بالتركيز على بعض الفروع الصناعية ذات الميزة التنافسية.
- 6 - تمكن من إحراز عائد متزايد لاقتصاديات الحجم.
- 7 - تتلاءم منتجات المقاطعة الصناعية مع الاحتياجات المحلية، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.
- 8 - عدم استهداف تطوير تكنولوجيات جذرية جديدة، وإنما تبني نشاط البحث والتطوير لتطوير النشاط الصناعي على المستوى المحلي.
- 9- المقاطعة الصناعية هي تحالف إرادي بين المؤسسات الصناعية فقط.
- 10- تساعد على حصول المؤسسات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصيص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي.

(Joëlle Forest et Abdalilah hamdouche, 2009, p p11-10)

3.4 الإسقاطات الاقتصادية للمقاطعات الصناعية: تؤثر المقاطعة الصناعية إيجابيا على تنمية الاقتصاد عامة، و على تطوير الصناعة خاصة كالتالي:

أولا: تعويض النقص الصناعي: إن تطوير وتجديد القطاع الصناعي، يعتبر ضرورة ملحة لن تتأتى إلا في ظل شراكة المؤسسات الصناعية وتكتلها على المستوى المحلي، وعليه فالمقاطعة تشكل سياسة صناعية جديدة، تهدف للنهوض بالصناعة وبالتكنولوجيا المتعلقة بها، فالصناعة هي مصدر إنتاج السلع الاستهلاكية، السلع الوسيطة، والسلع الاستثمارية، وستعزز المقدرة التنافسية للصناعة من خلال:

1- تصدير سلع ذات مستوى إبداعي وتقني فائق، والتي تترجم من خلال رأس المال المجند في مشاريع البحث والتطوير.
2- تحقيق القيمة المضافة الإيجابية والتي تترجم بانخفاض أسعار المنتجات من جهة، وغزو الأسواق الوطنية وحتى الدولية من جهة ثانية.

3- تطوير وتنمية قدرة الاقتصاد على رفع رصيده الصناعي من السلع الرأسمالية (الاستثمارية) فهي تجدد رأس المال المادي الذي يعكس نجاعة القطاع الصناعي. (Daniel Darmon, 2005, PP91-92)

ثانيا: سياسة لإعادة التهيئة الإقليمية: تعتبر المقاطعات الصناعية نموذجا لإعادة تهيئة الإقليم، فتساعد على إرساء مبدأ التراكم لرؤوس الأموال، المعارف، الكفاءات، الموارد والتكنولوجيات الفائقة الخبرة الخاصة بالبحث والتطوير، فالشراكة بين المؤسسات الصناعية هو جغرافية اقتصادية تعمل على إحداث تنمية متوازنة في كل أنحاء القطر أو الإقليم، بتفادي تمركز الأنشطة الاقتصادية في مكان دون آخر. (Gilles Duranton autres, 2008, PP11-12)

ثالثا: تشجيع التكامل والاندماج العمودي للمؤسسات: مع التحولات التكنولوجية والتنظيمية التي يشهدها العالم، طرحت بالموازاة إشكالية الصيغ التقليدية للتنظيم الصناعي والقائمة على التفاعل المستقل بين المؤسسات، وولدت نماذج تنظيمية صناعية جديدة تمثلت في استراتيجية التكتل بين الأعوان الاقتصاديين، مما عرّف حدودا وأشكالا جديدة للتنافسية، تقوم على تنافسية الكتلة الجماعية في ظل توسع الحدود الجغرافية للمؤسسات؛ أي مفهوم التكامل بين المؤسسات الصناعية من خلال الترابط والتفاعل المتزايد بين مؤسسات متنافسة ومتزاحمة، أصبحت تكمل بعضها تحت صيغ جديدة للتفاعل التنافسي، الهدف منه مواجهة المحيط التنافسي العالمي الجديد.

(Marc Hubert Depret et Abdallah hamdouch, 2004, P136-137)

ويعتبر هذا الاندماج مثمرا للمؤسسات فهو يمنحها ميزات واضحة: كالتنوع في الأسواق المحلية والدولية، تدنية تكلفة المعاملات التجارية وتكاليف النقل، تنمية ميزة العلاقات غير السلعية التي تربط المؤسسات المتأزرة كتبادل المعارف، الخبرات والتعلم الجماعي، وأخيرا لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال العلاقات السلعية المتجسدة في المنتج الإبداعي الجديد، والتكنولوجيا الرائدة المنتجة ضمن المقاطعة. (André Torré, 2006, P20)

رابعا: تحسين رأس المال الاجتماعي: إن تقارب عالم الصناعة من شأنه تشجيع التعليم والتكوين من خلال تأهيل اليد العاملة وتكوينها، فالتفاعل الذي يربط الأفراد ضمن التكتل من شأنه رفع مستوى العمال من خلال التبادل للخبرات المتراكمة والمعرفة الفنية المكتسبة في إطار التعلم الفردي والجماعي.

(Daniel Darmon, 2006, P19).

خامسا: تطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاط المناولة من الباطن: يرتبط بفكرة المقاطعة الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات، والأنشطة التابعة وهي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة، وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على مدى انتعاش نشاط المؤسسة الكبيرة. 28 وفي هذا السياق نميز علاقة التعاقد من الباطن (المناولة)، وتعتبر المناولة الصناعية نشاطاً ملحوظاً من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة التي تأخذ عدة أشكال منها:

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

*التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية: حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية، لإنتاج السلعة وفقاً لمواصفات محددة في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجها ، ويتم ذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة.

*التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص: حيث تقوم الشركة الأصلية بتفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة وتمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.

*التعاقد من الباطن مع المورد: في هذه الحالة المقاول يسيطر على عملية التصميم و التطوير و طرق الإنتاج و يتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي

*التزويد الخارجي: يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الراسية بين المنشأة.

* التحالفات الاستراتيجية: إلى جانب التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي فإن الشركات الحديثة تعرف أنواعاً أخرى من العلاقات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات و برامج التدريب، و هي العلاقات التي تدخل تحت مسمى التحالفات الاستراتيجية، حيث تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية و التقنية و المعلوماتية و بالتالي توفير في التكاليف .

و من هذا المنطلق ستلعب المقاطعة الصناعية دورا بالغا في تنشيط المناولة الصناعية التي ستؤدي دوراً مهماً في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (طرشي محمد ، 2015 ص ص 3-16)

5. مساهمة المقاطعة الصناعية في تطوير الصناعة التحويلية.

إن تطوير النشاط الإنتاجي واستحداث تكنولوجيا جديدة ضمن نموذج التكتل الصناعي، يكون له تأثير واضح على إعادة تنظيم القطاع الصناعي برمته، فقد تظهر صناعات قائمة بذاتها للوجود، كما قد تختفي أخرى تماما.

1.5 مفاهيم حول القطاع الصناعي والنظام التقني:

إن تكتل المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع أو الفرع أو جزء منه بهدف تطوير الإنتاج و تكنولوجيات هذا الأخير، هو دراسة للثنائية "الصناعة-التكنولوجيا"، بحيث يمكن تعريف الفرع الصناعي حسب Lorenz على أنه: «مجموعة أنشطة مترابطة تكنولوجيا؛ أين أي تطور يمس إحداها سيؤثر على الأخرى، وبالتالي فكل تطور تقني يمس تكنولوجيا ستعمم أثره على المنطق الصناعي، والأسواق على حد سواء».

ويعرف النظام التقني على أنه «شبكة العلاقات بين التكنولوجيات، وهو حلقة الوصل التي تجمع التكنولوجيات التي تكون سلسلة القيمة للمنتج، والنظام التقني يتميز بالحركية والتطور وتحول التكنولوجيا»، فالنظام التقني إذن يرسم الخطوط المميزة للتكنولوجيا الخاصة بالفرع المهني، ويدل على الصيغة الخاصة بميلاد تكنولوجيات جديدة، توضع محلا للتطبيق، وتغير معها منطق الفرع ككل، وعليه فتنظيم القطاع الصناعي أو الفرع الصناعي خاضع لمنطق الاستراتيجية التكنولوجية، وتطور صناعة معينة مرهون بتطور التكنولوجيا فيها. (Benoit Zimmerman, 1995 , PP1265-1266)

إن منطق تكتل عدة مؤسسات ضمن مقاطعة صناعية يقوم على مبدأ تطوير التركيبة "الصناعة والتكنولوجيا"، من خلال إطلاق مشاريع إنتاجية و إبداعية، وهذا بتبني وتطوير نشاط البحث و التطوير التكنولوجي المشترك، مما يؤدي حتما إلى إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الصناعي ، أي ظهور نظام تقني جديد، فتمركز أعوان الصناعة حول معارف وأسواق معينة وتوحيدهم للتكنولوجيات الأساسية المكتملة في سلسلة القيمة للنشاط، هو نموذج لإعادة بناء جديدة للقطاع الصناعي المعنى، فالتكتل إذن هو تفاعل للمحاور الثلاثة الآتية: التكنولوجيا، المنتج، السوق، فهو يقوم إذن على تحويل قاعدة

المعارف الفنية الكامنة، والتكنولوجيات المتجاورة الأساسية أي المعممة والمكملة، التي تشكل القاعدة المحددة لأنشطة المؤسسات إلى تطبيقات جديدة، بإحداث التنوع والتميز الإنتاجي و التكنولوجي، وإنتاج إبداع تكنولوجي تحسني أو جذري يتناسب مع التطبيق الإنتاجي له عند كل شريك، عن طريق خلق مواصفات وخصائص متميزة تتكيف مع خصوصية كل مؤسسة مكتلة. (Jean-Benoît Zimmerman, 2002, pp 517-524)

2.5 آلية تأثير المقاطعات الصناعية على بنية القطاع الصناعي:

إن منطق التكتل يقوم أساسا على التوافق الترابطي بين التكنولوجيات والمعارف المستخدمة من طرف المؤسسات المشاركة، فتتظلم المعارف المتاحة، ضمنية كانت أو صريحة، وتوحيد الموارد والكفاءات سيؤدي إلى :
أولاً: التوفيق بين فضاء التكنولوجيات: المستعملة من طرف المؤسسات المكتلة، سواء منها تلك التكنولوجيات الأصلية المعممة المشتركة، أو تلك المكملة لها، أو حتى المختلفة عنها، والتي تتكامل وتتفاعل مع بعضها، وهي في حقيقة الأمر مجموعة من المعارف الصناعية اللازمة لتصنيع منتج أو وضع محل التطبيق لطرق إنتاج، وهي ملك الشركاء، ولما توضع محلا للشراكة، يتم التوفيق بينها، وتقييمها، واستعمال معرفتها الفنية الكامنة لتتحول إلى تكنولوجيا جديدة تماما، ذات تطبيقات خاصة ومحددة؛ أي ولادة منتج جديد تماما، أو طرق إنتاج مبتكرة تماما، مما يساعد في ظهور فروع جديدة تماما لأنشطة جديدة تماما.

ثانياً: التوفيق بين فضاء المنتجات: المنتج يعبر في الأخير عن الاحتياجات الكامنة للمستعملين والتي يجب العمل على إشباعها، ويجسد المنتج مجموعة المواصفات التقنية وخصائص الفعالية الداخلية، والتي تجسد الاستعمال المعين للمنتج، ومن خلال نموذج التكتل يعمل الشركاء على التوفيق بين الخصائص المميزة لكل منتجاتهم لخلق معطيات جديدة، تمثل فضاء مزايا وخصائص استعمال مبتكرة، بتطوير رغبات كامنة، فالمعرفة الجديدة المخترعة والتي هي محل الشراكة بين المؤسسات والجامعات هي حلول لمشكلات استخدام مطروحة، أي خلق خصائص استعمال جديدة لرغبات جديدة، وبذلك تتوحد التكنولوجيات لخلق تكنولوجيا جديدة تماما لمجالات استعمالية جديدة، ومعها تظهر فروع أو أجزاء من الفروع الجديدة في القطاع الصناعي، حتى أنها في بعض الأحيان تحدث انقلابا في القطاع، إذا كانت تكنولوجيا ذات طبيعة والإبداع جذريا.. (Zimmerman, 1995, pp1266-1274)

وعليه يؤثر المقاطعة في بنية القطاع الصناعي من خلال:

1- التحكم الجيد في المعارف والعلوم في مرحلة المنبع، والعمل على تجديدها واكتشاف معارف جديدة وإمكانيات تطوير مستقبلية.

2- تقييم التكنولوجيات الحالية واكتشاف الكامنة منها لتصبح مصدر إبداعات جديدة.

3- إحداث توافق بين التكنولوجيات الأساسية والمكملة في النشاط مما يساعد في اكتشاف تكنولوجيا جديدة.

4- الربط بين التخصصات الموجودة والكفاءات المتاحة وجعلها محلا للبحث والتنقيب عن مجالات تخصصات جديدة تماما (Zimmerman, 1995, pp1274-1289.)

5- إن تقاسم الموارد المشتركة، يجعل من القطب فضاء متنوعا من الخبرات والمعارف والتكنولوجيات تسعى إلى حل مشاكل تكنولوجية من جهة، وإشباع حاجات السوق جهة ثانية، واكتشاف وتوسيع المنافذ السوقية من جهة ثالثة.

6- تقاسم هامش المخاطرة الإبداعية، وكذلك تكاليف البحث والتطوير، وبالتالي فسح المجال أمام الصناعة التحويلية و خاصة الصناعات المصنعة للحصول على براءات الاختراع.

7- تطوير القدرة التصديرية للمنتجات المصنعة، وإتاحة الفرصة للولوج للأسواق العالمية بمنتجات ذات محتوى تكنولوجي عالي.

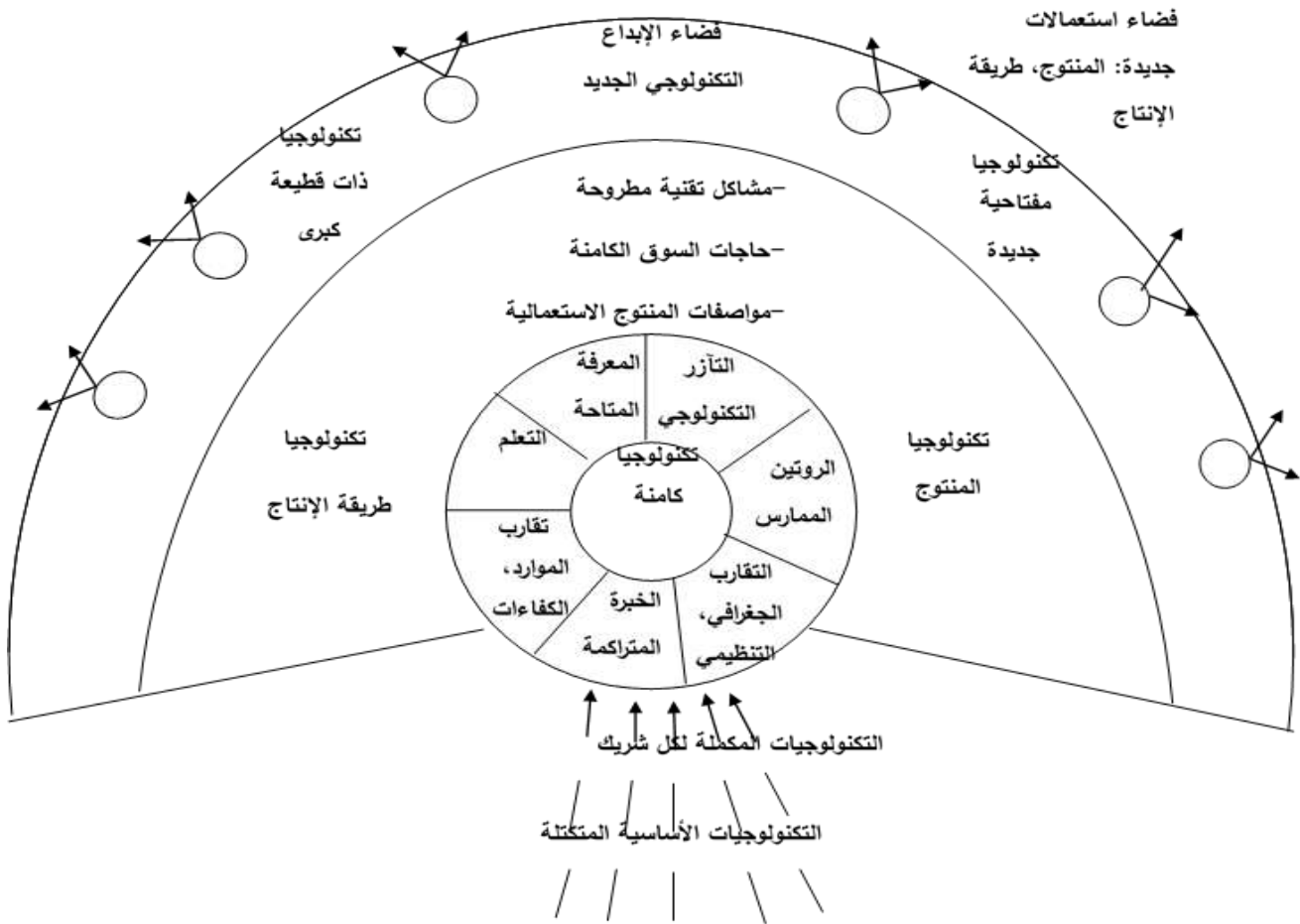
8- فتح آفاق للمؤسسات المكتلة للمشاركة في سلسلة التموين العالمية للتموين بالسلع النصف مصنعة، وبالتالي سيعتبر ذلك فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق العالمية.

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر
-دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

(Chambre de commerce du canada , 2014,pp4-8)

إن التغير الذي يحدثه القطب التكنولوجي في القطاع الصناعي يتلخص بالشكل التالي:

الشكل 01: تأثير المقاطعة الصناعية علي تطوير القطاع الصناعي



المصدر: Zimmerman, 1995,pp1274-1289

6. دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، وآفاق تطويرها.

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نموذج الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي Gérard de Bernis، والتي تعود في جذورها للاقتصادي Perroux، حيث أكدت نظرية أقطاب النمو أن الصناعة لا يمكن أن تكون لها تأثيرات أمامية وخلفية على التنمية الاقتصادية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة والتي تخلق حولها شبكة من العلاقات الأمامية والخلفية، حيث ركز الاقتصادي de Bernis على أهمية الصناعات المصنعة في إنتاج التجهيزات والمعدات الحديثة للاقتصاد الوطني من أجل تموين باقي الصناعات وباقي القطاعات الاقتصادية بما تحتاجه من سلع رأسمالية، وهو ما يؤثر إيجابيا على رفع إنتاجيتها، مما يساهم كذلك في تكوين الناتج الوطني، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتوريث رصيد تكنولوجي معتبر يقوم على المعرفة الفنية.

وعلى الرغم من السياسة الاقتصادية آنذاك كان هدفها تطوير الصناعة الثقيلة في مرحلة أولى، ثم تطوير الصناعة الخفيفة في مرحلة ثانية، إلا أن الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة التي لم تكن المؤسسة الصناعية طرفا في إنتاجها، و ذلك في شكل منتج في اليد أو مصنع في اليد، أدى إلى افتقاد التحكم فيها وغياب المعرفة الفنية اللازمة لذلك، ضف إلى ذلك غياب تجديدها، كما يجب الإشارة إلى أن هذه السياسة كان فيها إقصاء كلي للقطاع الخاص، كل ذلك ساهم في التهميش الواضح للصناعات الخفيفة، كما أن اعتماد البترول كمورد أساسي لتمويل التنمية بنسبة 60 ٪ خلق إعاقة واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وعلى رأسها الصناعة المعملية.

و وصل مسار التنمية المنتهج إلى نقطة المأزق بمديونية مرتفعة، معدلات تضخم مرتفعة ، بطالة عالية ، جهاز تكنولوجي متقادم ، وأصبحت الصناعة التحويلية لا تساهم فيه سوى بـ 8 % في خلق الناتج ، وفي ظل ذلك توجه الاهتمام نحو الصناعات الخفيفة ، بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الجزائري ، في ظل ثقل فاتورة الواردات وعلى رأسها السلع الغذائية المستوردة .

و سنحاول من خلال هذه الدراسة الإحصائية أن نبين وزن الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري:

6 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المعملية:

الجدول 01: المساهمة النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المعملية :

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	686825	747387	820194	896279	1013637	1060025	1092908
المؤسسات ص و م في الصناعة المعملية	65859	70840	76000	81348	99275	92888	97728
المساهمة النسبية %	16.19	16.03	15.76	15.62	17.19	15.58	15.56
معدل النمو %	4.77	7.56	7.28	7.4	22	-6.52	5.31

المصدر: bulletin d'information statistique de la PME2012-2018

من الجدول يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المعملية في تزايد مستمر، ما عدا سنة 2017 التي شهدت تصفية عدة مؤسسات في الصناعة الغذائية، أما سنة 2016 شهدت زيادة كبيرة يرجع ذلك للتأسيس الكبير لمؤسسات في الصناعة الغذائية، وما يجب الإشارة إليه أن الصناعات المعملية تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 16% بعد قطاع الخدمات بنسبة 50%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنسبة لقطاع مهم في تحقيق القيمة المضافة.

2.6 مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي :

سنحاول استعراض مكانة فرع الصناعة الغذائية في تحقيق الناتج المحلي الخام

الجدول 02: تطور مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي و الناتج المحلي الخام خارج المحروقات 2012-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

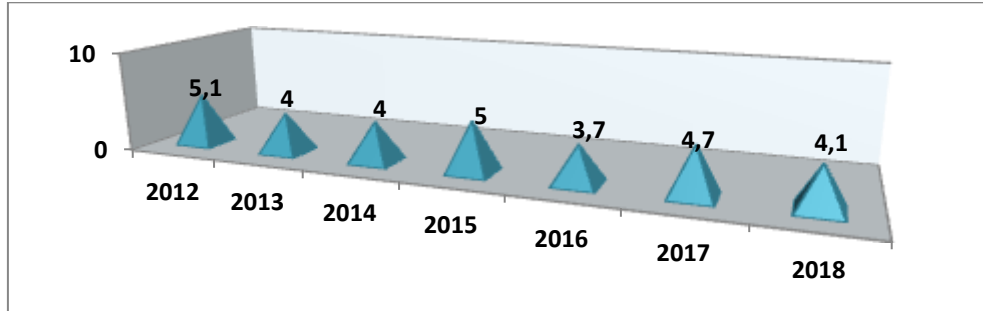
البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الخام الإجمالي	16209.6	16647.9	17228.6	16712.7	17514.6	18575.8	20259
الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	10672.2	11679.9	12570.8	13567.9	14381.2	15507	16127.3
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام	729.5	771.8	837.1	919.4	989.7	1062	1128
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	6.8%	6.6%	6.7%	6.8%	6.8%	6.7%	7%

المصدر: نشریات الديوان الوطني للإحصائيات 2012-2018

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

بالنسبة لتوتيرة النمو لقطاع الصناعة يكاد يكون متشابهاً على مدار السنوات الأخيرة، ويشهد تباطؤاً ملحوظاً، ولم تعد تتعدى 8%، يمكن تفسير ذلك بتراجع الداء للمؤسسات الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يفسر ضعف الإنتاج في مختلف فروع الصناعة التحويلية، حيث كانت مساهمته في الناتج في حدود 18% في سنوات السبعينات، ولم تعد تتعدى 7%، ويظهر تطور النمو النسبي لقطاع الصناعة التحويلية من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: تطور النمو النسبي لقطاع الصناعة التحويلية:



المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للتطور النقدي والاقتصادي لبنك الجزائر 2012-2018

سجل النشاط الصناعي تراجعاً في نموه بنسبة 4.1% في 2018 في حين سنة 2017، تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعاً، ب 4,8%، مقابل 3.7% في 2016 بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 1037 مليار دينار، ما يمثل 5,5% من إجمالي الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع 17% في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل 6,2% في 2016.

أما بالنسبة لتطور المساهمة النسبية لفروع الصناعة التحويلية في تحقيق الناتج الخام و في دفع مسيرة هذه الأخيرة فتظهر كالتالي:

الجدول 03: التقسيم الفرعي لمساهمة القطاع الصناعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

الوحدة: النسبة المئوية %

2017	2016	2015	2014	2013	الفروع المختلفة لقطاع الصناعة التحويلية
5-	0.5-	1.7-	4.5	1.9	المناجم والمحاجر
8.3	4.4	6.8	7.1	5.5	الطاقة والمياه
5.7	5.6	5.9	6.4	7	الصناعة الغذائية
0.4	1.1	11.6	1	5.5	الحديد، الصناعة الميكانيكية والكهرباء
1.4	3.7	3	1.4	1.9	الصناعة الكيماوية، البلاستيك والمطاط
3.5	0.5	2.7	0.1-	0.3	النسيج وصنع الملابس الجاهزة
2.1	0.1	2.5-	5.2	0.5-	الجلود والأحذية
6.5	6.2	5.1	2.5	0.6	صناعة مواد البناء
8	11.9	3.7	2.3	3.6	الخشب والورق والفلين
2.3	11.7-	19.8-	5.3-	7.8-	صناعات أخرى

المصدر: التقرير السنوي للتطور النقدي والاقتصادي لبنك الجزائر 2012-2018

على عكس السنوات السابقة، باستثناء فرع المناجم والمحاجر، في 2017 حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجب، و يعتبر أبرز حدث في تطور النشاط الصناعي كون هذا الأخير مدفوعاً، أساساً، بثلاث فروع الصناعات الغذائية بمعدل نمو قدره 5,7% الماء والطاقة 8,3% مواد البناء 6,5% .

وكانت حصصها في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، مقدرة، على التوالي، بـ 40,5%، 18,8% و 10,4% على التوالي (69,8% في المجموع)، في 2016 لترتفع معدلات النمو المحققة من طرف هذه الفروع الثلاثة في 2017، في نمو الصناعة، بنسب تقدر بـ 31,8% 46,8% 14% على التوالي، بمجموع 92,6%.

نلاحظ أخيراً ارتفاع معدلات نمو فروع النسيج والملابس، و الجلود والأحذية بـ 3,5% و 2,1%، مقابل 0,5% و 0,1% على التوالي في 2016، وأداء جيد لفرع الخشب، الفلين والورق الذي سجل معدلات توسع مرتفعة 11,9% في 2016 و 8% في 2017.

ازدادت حدة تراجع النشاط في الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية والكهربائية لينتقل نموها من -2,9% في 2016 إلى -6,3% في 2017، أساساً بسبب انخفاض النشاط في كل من انتاج وتحويل المعادن غير الحديدية، صناعة مواد التجهيز الميكانيكية ومواد الاستهلاك الكهربائية.

كما مَسَّ الانخفاض في نشاط الصناعات الكيماوية من +5,7%، مقابل -8,7% في 2017، لأغلب النشاطات في كل من الكيماويات العضوية القاعدية، صناعة الأسمدة والمبيدات، الصناعة الصيدلانية، وصناعة الأصباغ.

ما يجب الإشادة به أن فرع الصناعة الغذائية يساهم بنسبة 65,8% في نمو الصناعات المعملية، وهو ما يدعو لضرورة دعم هذا الفرع بتشجيع إنشاء مقاطعات صناعية في هذه الصناعة خاصة بالشرق الجزائري.

3.6 مساهمة القطاع الصناعة التحويلية في تحقيق القيمة المضافة:

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري، فنمثلها بالجدول التالي:

جدول 04: المساهمة النسبية للقطاع الصناعة التحويلية في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري 2012-2018

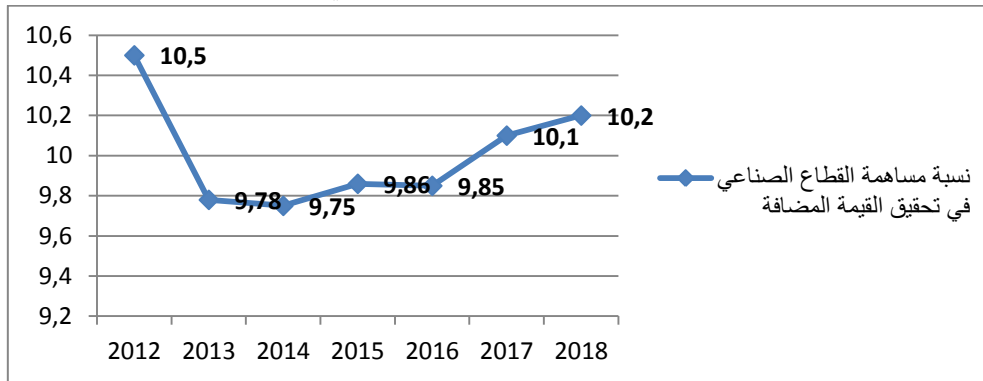
البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة الإجمالية: مليار دينار جزائري	12484	12857	13248.1	12459	13069.9	14073.7	15754.6
القيمة المضافة خارج المحروقات	6947.6	7889.1	8590.3	9324.8	10044.3	10413.7	10505.6
القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خارج المحروقات	729.5	771.8	837.1	919.4	989.7	1062	1128
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة %	10.5	9.78	9.75	9.86	9.85	10.2	10.6

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للتطور النقدي والاقتصادي لبنك الجزائر 2012-2018

تشغل الصناعة المعملية المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات في تدفق الثروة، غير أن الصناعة المعملية شهدت نمواً، بنسبة نمو سنوية متوسطة تقدر بـ 4,4%، إن هذا النمو الذي عرفه القطاع الصناعي في تحقيق القيمة المضافة في 2017 كان مدفوعاً بتطور نشاط فرع الصناعة الغذائية بمعدل نمو قدر بـ 5,7% و بنسبة 39٪ من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيماً ودافعاً للنشاط الصناعي المعملية، يساهم نشاط الصناعات الغذائية بواقع 65,8٪ في نمو هذه الصناعة، محفزاً بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب، ويمكن تمثيل المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في تحقيق القيمة المضافة كالتالي:

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر
-دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

الشكل 03: المساهمة النسبية لفرع الصناعة التحويلية في تحقيق القيمة المضافة



المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للتطور النقدي والاقتصادي لبنك

الجزائر

بقي نمو القطاع الصناعي ، ضعيفا جدا بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

4.6 مساهمة القطاع الصناعة التحويلية في تحقيق مناصب العمل:

تبقى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، لا سيما المؤهلة منها، التي تطمح إليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات متواضعا، وتظهر المساهمة المحتشمة للصناعة في التشغيل كالتالي:

جدول 05: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

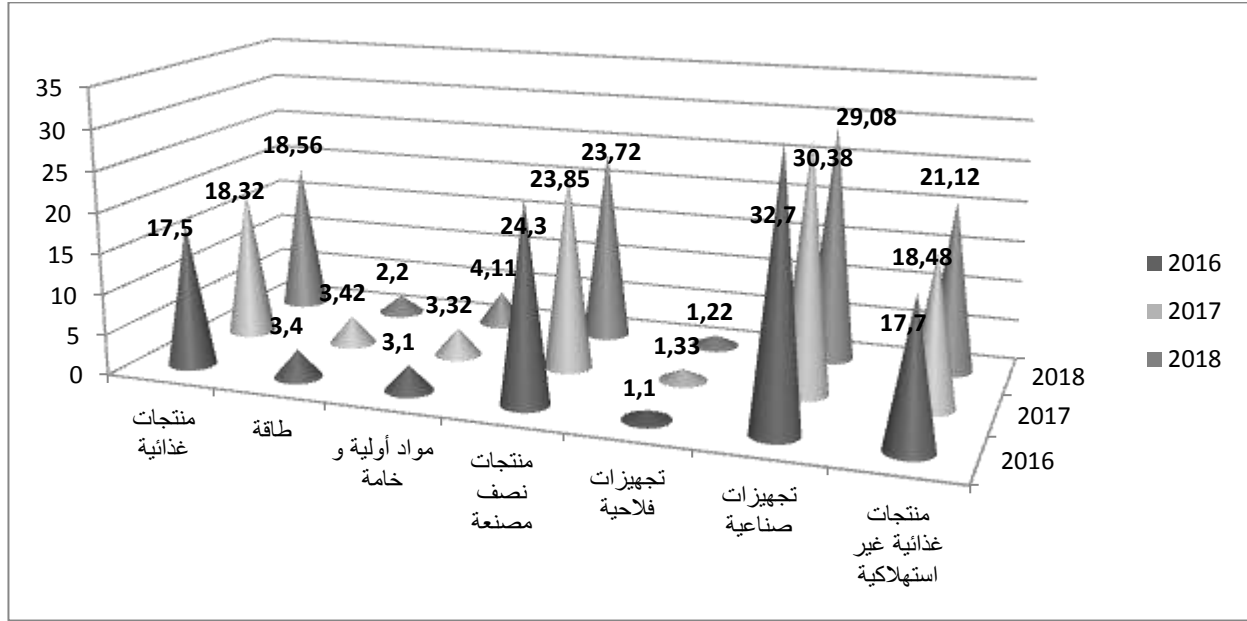
البيان	2017	2016	2015	2014	2013	2012
إجمالي التوظيف بالآلاف	10859	10845	10594	10239	10788	10170
إجمالي التوظيف في القطاع الصناعي	1493	1465	1377	1290	1407	1335
مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف %	13.75	13.51	12.99	12.59	13.04	13.12

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2018-2012

5.6 مكانة المنتجات المصنعة في هيكل التجارة الخارجية:

سنحاول أن نتعرف على المساهمة النسبية للمواد المصنعة ضمن البنية الهيكلية الواردات والصادرات الجزائرية كالتالي:

الشكل 04: البنية الهيكلية الواردات



المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

يتضح جليا من الشكل أن الواردات من السلع المصنعة تشغل نسب عالية، حيث تطورت نسبة السلع الغذائية المستوردة من 18.32% سنة 2017 إلى 18.56% سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 1.60%، المنتجات نصف مصنعة تطورت من 23.85% سنة 2017 إلى 23.72% سنة 2018 بتراجع يقدر ب -0.23%، كما تأخذ الواردات من التجهيزات سواء كانت فلاحية أو صناعية نسبا معتبرة تصل إلى 31%

بينما وصل استيراد المنتجات الاستهلاكية غير غذائية إلى 18.48% سنة 2017، وبذلك تصل النسبة الاجمالية للمنتجات المصنعة المستوردة إلى حوالي 85%، كل هذه النسب إن دلت على شئ فهي تدل على ضعف الصناعة التحويلية الخفيفة و الثقيلة على حد سواء في تلبية الطلب الوطني من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

بالنسبة للصادرات ظلت صادرات المحروقات تحتل الصدارة بنسبة تصل حتى 98%، في حين يشغل تصدير المنتجات الغذائية و المتمثلة أساسا في التمور و الخمر و الحبوب حوالي 1%، ولا تمثل صادرات السلع المصنعة سوى 1%، ويؤكد ذلك من جديد ضعف الهيكل الانتاجي الصناعي العاجز على الولوج للأسواق الدولية.

و نظرا للتراجع الكبير الذي تشهده الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري كان لزاما التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي المعتمد على الانفتاح على اقتصاد السوق ، وفي ظل اعتماد الجزائر لاستراتيجية صناعية جديدة تتمثل أهم محاورها فيمايلي:

أولا: تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية، سواء لأسباب طبيعية أو اقتصادية تتمثل في :

- 1- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر وهي : البتروكيماويات ، الحديد والصلب و مواد البناء .
- 2- الصناعات المحققة للقيمة المضافة والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية وهي الصناعات الغذائية ، الكهربائية ، و الإلكترونيات المنزلية

3- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي الناتج عن تغير نمط الاستهلاك كالوطني وهي : صناعة السيارات ، عتاد الأشغال العمومية و وسائل النقل .(قوريش نصيرة ، ، 2008 ، ص 96)

كما أولى الاهتمام لضرورة خلق المناطق الصناعية والتي تضمن الانتشار الجغرافي المتوازن للنسيج الصناعي ، وتتلخص في :

دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي-

1- مناطق التنمية الصناعية المندمجة بكل من ولايات الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف، برج بوعرريج، غرداية، الأغواط، عنابة، بومرداس، تيزي وزو.

2- أقطاب تكنولوجية : الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله) ، بجاية ، سيدي بلعباس ، باتنة ، الشلف ، تلمسان ، قسنطينة .

3-مناطق متخصصة :أزبو – حاسي مسعود ، سكيكدة ، وهران .

4-مناطق نشاط متعددة الميادين : قسنطينة ، سكيكدة ، تلمسان ، عين تموشنت . (قوريش نصيرة، 2008، ص 97)

ثانيا : تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي : بتشجيع الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر في فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات ، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
ثالثا : حضر الاستيراد : حيث أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية وتشجيع المنتج الوطني ، حيث انطلاقا من 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة ، خاصة منها المواد الغذائية ، كالفواكه والخضر ، الأجبان ، اللحوم ، المياه المعدنية والحلويات والشوكولاتة ، كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد ، وكلها تدابير تهدف لحماية المنتجات المحلية .

رابعا : تأهيل المؤسسات : حيث وضعت السلطات الجزائرية استراتيجية لمرافقة المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ظل ثلاثة أنواع من برامج التأهيل تتمثل فيما يلي :

1- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة :هو برنامج خاص بالمؤسسات الصناعية العمومية الكبيرة ، حيث تم إنشاء صندوق الترقية والتنافسية الصناعية ، الذي يقوم بتقديم مساعدات مالية مباشرة لغرض تحسين الجودة المتعلقة بالمعايرة والتقييس الصناعي، التكوين ، البحث والتطوير (2002 – 2005) .

2-برنامج الدعم لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية : وهو برنامج بين الوزارة المعنية واللجنة الأوروبية، وهو برنامج لتطوير المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ، في جميع المجالات : (التطوير الاستراتيجي – التسويق – إدارة الأعمال- التنظيم – تسيير الموارد البشرية – الإنتاج – المالية والمحاسبة ومراقبة التسيير) .

3-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجودة والسعر .

أما بالنسبة للأهداف الاستراتيجية الأساسية المتوقعة تجسيدها بحلول عام 2025 فتتمثل فيما يلي :

1- تحقيق معدل نمو في القطاع الصناعي يصل إلى 10 ٪ .

2- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20 ٪ .

3- الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025 .

4- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة للقطاع الصناعي .

6 - رفع معدل التشغيل في القطاع الصناعي (بوهيدل ، مرجع سبق ذكره، ص215)

7. الخاتمة: على الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بقطاع الصناعة التحويلية إلا أن الصناعة مازالت لم تصل إلى المكانة المطلوبة في الأداء الاقتصادي الكلي، وهو ما يؤكد ضرورة البحث في آليات مبتكرة لدعم وتطوير هذه الصناعة مستقبلا خاصة في ظل ارتفاع الطلب على الصناعات المعملية في السوق الوطنية، وفي هذا السياق تعد المقاطعة الصناعية نموذجا فعالا لإحداث التغيير في الصناعة التحويلية.

النتائج:

من خلال الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- يعاني قطاع الصناعة التحويلية من هشاشة كبيرة فمساهمته في تحقيق النتائج المحلي الخام لا تتعدى 12% كما أن مساهمته في تحقيق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني لم تتجاوز 7%.
- القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق مستوى للأداء المطلوب خارج قطاع المحروقات، وتبقى إنتاجيته ضعيفة.
- تبعية هذا الفرع في التموين بالمواد الأولية ونصف المصنعة والتجهيزات الإنتاجية للأسواق العالمية، مما يجعلها رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وهو ما يساهم إلى حد بعيد في رفع نسبة التضخم المستورد.
- ضعف التشابك مع الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، حيث أدى قلة التبادل بينها إلى التأثير على الإنتاجية وهيكل الأسعار.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة بالمقارنة مع المنتجات العالمية سواء من ناحية الجودة أو السعر.
- ضعف القدرة التصديرية لقطاع الصناعة في الجزائر، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط و مشتقاته.
- المساهمة الكبيرة في ثقل فاتورة الواردات، و خاصة إن تعلق الأمر بالسلع الغذائية، حيث تعجز الصناعة الوطنية على تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي.

الاقتراحات :

- تعتبر الصناعات التحويلية من الصناعات الأساسية والمهمة للقطاع الصناعي، لهذا يجب السعي لتشخيص واقع القطاع والبحث في البدائل الممكنة لتحسين كفاءته الإنتاجية، وذلك من خلال:
- انتهاج سياسة التوجه الداخلي، ضمن نموذج الإحلال محل الواردات والإنتاج للسوق الداخلي بالاستناد على سياسة حماية التجارة المحلية والوطنية.
- ضم بعض الصناعات المعملية إلى الصناعات الناشئة لتستفيد من الدعم والحماية ضمن اتفاقيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع الأعباء الجمركية وغير الجمركية كالضرائب والرسوم للحد من ارتفاع تكلفة المواد الأولية و الوسيطة وسعرها، وهو ما يعزز قدرتها التنافسية
- الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع المنتجة مما يعزز القدرة التصديرية لهذه المنتجات.
- ضرورة تبني أبحاث تطويرية في مختلف فروع الصناعة التحويلية، و خاصة الصناعة الخفيفة قصد مواكبة التطور التكنولوجي الحادث.
- تشجيع مناخ الاستثمار في فرع الصناعات المعملية وكذلك صناعة، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تقييم و تثمين الفروع الصناعية الواعدة ذات ميزات نسبية و العمل على تطويرها.

6. قائمة المراجع:

- 1- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، جامعة الدول العربية، 2007.
- 3- Joëlle Forest et Abdalilah hamdouche :les clusters à l'ère de la mondialisation des économies :fondements et perspectives de recherche « revue d'économie industrielle, N°128,2009 :<http://www.researchgate.net>,
- 4- صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية مفهومها و آلية عملها، 2007، انطلاقا من الموقع الإلكتروني:
(<http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/Researchandstudies/doclib20%20مفهومها20%20آلية20عملها20%20الجزء20الأول>)
- 5- Thierry Paulmier " l'expérience technopolitaine de Hsinchu à Taiwan :un pôle de croissance en transition vers un district industriel ",-[Http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine.2001-3-page-479-htm](http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine.2001-3-page-479-htm) :
- 6- Thierry madiès et Jean-Claude prager : " innovation et compétitivité des régions", la documentation française, paris,2008.
- 7- الطيبي عبد الله : "تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران 2.
- 8- Paris, Daniel Darmon, " Les pôles de compétitivité "Revue Regard sur l'actualité, N°315, documentation Française, 2005.
- 9-Gilles Duranton/ Philippe Martin/ Thierry Mayer et Florian Mayneries : "Les pôles de compétitivité : Que peut-on- Attendre ", éd Rue D'ULM, Paris, 2008,
- 10- Marc-Hubert Depret et Abdallah Hamdouche, " Coopération stratégique, coalitions inter firmes et réseaux d'innovation : vers de nouveaux fondement de la dynamique concurrentielle "Cahiers Lillois d'économie et de sociologie, N°43-44, 2004.
- 11- André Torre "clusters et systèmes locaux d'innovation :retour critique sur les hypothèses naturalistes de transmission des connaissances a l'aide des catégories de l'économie de proximité " Région et développement, N° 24,ed harmattan,2006 ,
- 12- Daniel Darmon : "Le modèle Français des pôles de compétitivité".Les Pôle de compétitivité dans les système Français et européen : Approches sur les partenariats institutionnels", colloque sous le direction de Jean Claude Némery, ed L'harmattan, Paris, 2006.
- 14- محمد طرشي، "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي، 2015.
- 15- Benoit Zimmerman : "Le concept des grappes technologique : Un cadre formel".Revue Economique, N°5, 1995.

16-Jean-Benoît Zimmerman : "grappes d'entreprises et petits mondes" une affaire de proximité "Http://www.cairn.info/revue-d-économie-2002-3-page517à524 :

17-Chambre de commerce du canada : « l'innovation dans l'industrie manufacturières », décembre 2014, pp4-8.

18-مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005

19- نصيرة قوريش ، أبعد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 5 ، جامعة الشلف ، 2008.

20-سليم بوهيدل، "إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التطورات الاقتصادية الدولية مع تطبيق على

فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025"، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 ، 2017 .